جامعة زيان عاشور بالجلفة **كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية**

قسم علم الاجتماع **المستوى :سنة ثانية علم اجتماع**

مقياس : قضايا دولية راهنة **الموسم 2023-2024**

الموضوع : الهجرة غير الشرعية واللاجئين

مقدمة:

نعيش يوميا على ايقاع أخبار مختلف وسائل الاعلام وهي تطالعنا عن موجات المهاجرين واللاجئين تجوب مختلف بقاع العالم ،ومع أن الظاهرة غير جديدة - فالانسان على مر العصور هاجر وانتقل للبحث عن فرص جديدة أفضل ،أو للهرب من الفقر والصراع والعنف أو بسبب التدهور البيئي....إلخ - إلا أننا نلاحظ أنها تشهد تسارعا في العقود الأخيرة، مما جعلها تشكل تحديات هامة في عالم اليوم،وتشغل مختلف اطياف المجتمع والباحثين والمهتمين من مختلف فروع العلوم الاجتماعية والانسانية،الأمر الذي جعل بعض علماء الاجتماع يطلقون على أيامنا هذه ((عصر الهجرة)) .

في هذا الدرس، سنتناول قضية الهجرة غير الشرعية ونلقي نظرة على قضية اللجوء واللاجئين.

أولا : الهجرة غير الشرعية:

لا يمكن النظر لفعل الهجرة غير الشرعية على أنه عمل فردي بسيط ،يقرر الفرد من خلاله التحرك بحثا عن فرص لحياة أفضل، بل هو فعل أكبر وأعمق أثرا ،ذلك أن أثره سيمتد ليشمل عائلة المهاجر ومجتمعه بل حتى الأجيال التالية للمهاجر، من هنا نجد أنفسنا أمام فعل جماعي ينجم عنه تغيير اجتماعي، يؤثر على المجتمع ككل، في كل من الدول المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين...هذه الرؤية - للهجرة غير الشرعية - تقودنا إلى القول أننا بصدد تناول قضية راهنة ومتجددة على الدوام ،وتفرض أهميتها ومكانتها على مسرح الأحداث العالمية من خلال الأرقام والمؤشرات التالية .

1. أرقام ودلالات :

عند دراسة الهجرة غير الشرعية من المهم استخدام البيانات الاحصائية، ذلك أن معظم الدراسات حول الهجرة ، تكون نقطة البداية فيها عادةً هي الأرقام بحيث:

- ✓ تشير التقديرات العالمية إلى وجود حوالي 281 مليون مهاجر دولي في العالم في عام 2020 ، وهو ما يعادل 3.6 في المائة من سكان العالم أي أن واحد (01) من كل 30 شخص من سكان العالم مهاجر.
- ✓ 52 % من المهاجرين الدوليين ذكور و 48 % منهم اناث.
- ✓ 74 % من جميع المهاجرين الدوليين هم في سن العمل (20-64 سنة).
- ✓ لدى الهند أكبر عدد من المهاجرين الذين يعيشون في الخارج 17.5 مليون.
- ✓ لا تزال الولايات المتحدة بلد المقصد الأول (50.7 مليون مهاجر).
- ✓ هيمن الانتاج الاكاديمي بشأن الهجرة على الاصدرات الاكاديمية خلال 2018- 2020 وكان انتاج المنظمات الدولية كبيرا في هذا الصدد

هذه الأرقام تشير إلى تحديات تفرضها قضية الهجرة غير الشرعية على سيادة الدول وعلى قدرتها على تنظيم حركة الناس عبر الحدود.

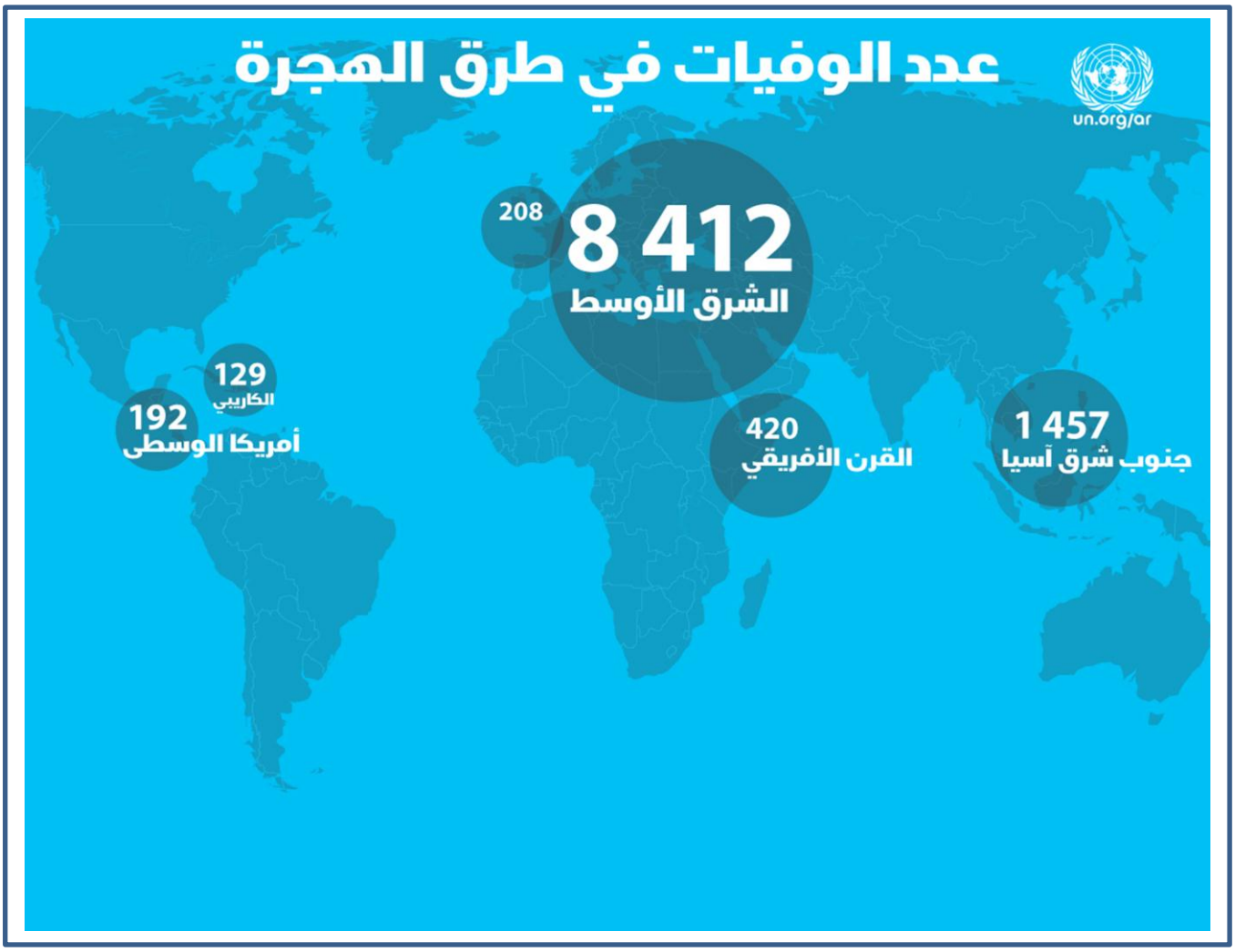

من خلال ما سبق لنا أن نتساءل : من هو المهاجر غير الشرعي ؟

2. تعريف المهاجر :

رغم أنه لا يوجد تعريف متفق عليه قانونا،إلا أن الأمم المتحدة تعرف المهاجر على أنه :

"شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية" .

1.2. تعريف المهاجر غير الشرعي :

المهاجر غير الشرعي يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم :

- ✓ الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.
- ✓ الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هنالك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
- ✓ الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح كما .
- ✓ الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.

3. أسباب الهجرة غير الشرعية:

بدأت ظاهرة الهجرة غير الشرعية منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي حين شعرت دول الاتحاد الأوروبي نسبيا بالاكتفاء من الأيدي العاملة فتبنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية.

وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق **اتفاقية شنغن** التي دخلت حيز التطبيق بدءا من يونيو 1985 والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام 1990 وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي.

لكن هذه الإجراءات كان لها آثار عكسية حيث استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت تلك الدول قبلة لمرشحي الهجرة غير الشرعية من بقاع مختلفة.

والأسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية متعددة منها :

- العوامل الاقتصادية كالفقر و البطالة ،ذلك أن نقص الفرص الاقتصادية في بعض البلدان يجعل الأفراد يبحثون عن حياة أفضل في مكان آخر. كما أن البطالة وسط الشباب تعد عاملا رئيسيا

للهجرة غير الشرعية، حيث بلغ معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 14%حسب منظمة العمل الدولية ،خاصة منهم الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية، وهذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوع إلى الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني، كما يشكل التباين في الأجور عاملا للتحفيز على الهجرة.

- العوامل السياسية والأمنية كسبب رئيسي مثل الصراعات المسلحة، كالحروب والنزاعات المسلحة التي تدفع الكثيرين إلى مغادرة بلدانهم للبحث عن الأمان. كما يشكل الاضطهاد ومعانة بعض الشعوب من الاضطهاد السياسي أو الديني، للفرار والهجرة حماية لحياتهم وحقوقهم.
- السياسات التي تعتمدها الدول المتقدمة في موضوع الهجرة خاص حالة المنع وغلق الأبواب أمام الهجرات الشرعية باتجاهها (فالسياسات التي تتبعها الدول الاوروبية مثلا في هذه الحالة كان لها آثار عكسية، حيث أججت من وتيرة الهجرة السرية).
- انتشار شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين (وذلك نتيجة الأموال الطائلة التي تدرها هذه العملية،وفي هذا السياق يقول «فرانك لاتسكو» مدير مركز تحليل بيانات الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة في برلين إن قيمة نشاط شبكات تهريب البشر تقدر بحوالي 10 مليارات دولار سنويا، مضيفا أن المبلغ قد يكون أكبر من ذلك فنحن ليس لدينا بيانات دقيقة.

4. نتائج الهجرة غير الشرعية :

- وفاة أكثر من 22000 مهاجر غير شرعي في عرض البحر الأبيض المتوسط إما غرقا أو جوعا أو بردا في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014 .

- التأثير السلبي الشديد على الدولة المهاجر منها الفرد، وخاصة إذا كان من ذوي المهارة، والخبرة أو كان من العقول المفكرة، وما يتبع ذلك من خسارة على اقتصاديات تلك الدولة لعدم إمكان الاستفادة منه . وعلى العكس تماما نجد أن الدول المستقبلة لتلك العمالة قد استفادت من تلك العمالة وتمكنت بفضلها من تحقيق قدر كبير من الاستغلال لإمكانات المهاجرين وخبراتهم، الأمر الذي يترتب عليه نجاح اقتصادها وزيادة في دخلها.
- ظهور عصابات منظمة تقوم بتهريب هؤلاء المهاجرين والمتاجرة بهم، بالنظر للعائد المالى الضخم الناتج عن تلك التجارة.

- تغيير التركيبة الاجتماعية لدول المهجر وتغيير الخريطة السكانية للمنطقة

5. التدابير المتبعة لمعالجة الظاهرة :

قدمت المفوضية الأوروبية مقترحات لنهج جديد لسياسة الهجرة . منها:

- تشديد المراقبة على حدود الاتحاد الأوروبي.
- مراقبة الطرق الجديدة التي يستخدمها المهاجرون
- إنشاء قوة بحرية أوروبية لمنع السفن من مغادرة السواحل الليبية.
- إنشاء مخيمات اللاجئين في ليبيا تحت سيطرة الأمم المتحدة، لإيواء أولئك الذين لا يمكن قبولهم في أوروبا.
- استعمال سياسة الضغط على حكومات الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من اجل سن قوانين تقيد حركة الأشخاص في أراضيها.(المغرب وتونس 2003 ، الجزائر في عام 2008 ليبيا في عام 2010. ومصر في عام 2016. ومن اجل ابرام اتفاقية إعادة القبول وتقوية التعاون بين الاجهزة الامنية ، المساعدة التقنية ، انشاء دوريات مشتركة..... الخ .
- منح مساعدات إلى البلدان التي تظهر استعدادا للوفاء بالتزاماتها تجاه هذه القضية.

ثانيا: اللاجئون

من القضايا العالمية التي تواجه المجتمع العالمي في بداية الألفية الثالثة مشكلة اللاجئين ،وهي مشكلة عالمية متعددة الأوجه. يمتد حضورها منذ زمن سحيق في القدم إلى وقتنا الراهن، حيث أن تاريخ البشرية مليء بالصفحات المأساوية المرتبطة باللاجئين. الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم بحثًا عن الأمان والذهاب إلى أماكن أخرى هربًا من الاضطهاد أو الصراع المسلح أو العنف السياسي.

فنجد مثلا أن الحروب الصليبية الأولى (1096-1099) تسببت في نزوح جماعي للمسلمين من "الأماكن المقدسة" وأصبح أكثر من 500 ألف عربي لاجئين.. ولم تقتصر موجات اللاجئين على الفارين من الحروب فحسب. بل إننا نجد أن آلاف الأشخاص في أوروبا وآسيا فروا من أوبئة الطاعون المتكررة.

وفي القرن الماضي أدت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية إلى ظهور ملايين اللاجئين. و أدت عملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا، إلى ظهور عدد كبير من اللاجئين. ففي خلال حرب الاستقلال الجزائرية، فر العديد من السكان إلى المغرب وتونس. وبعد حصول الجزائر على الاستقلال عام 1962، عاد نحو 250 ألف لاجئ إلى البلاد. وكانت هذه أول عملية إعادة جماعية تجريها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

1. **تعريف اللاجئ :**

وفقًا لاتفاقية 1951 بشأن اللاجئين، يُعَرَّف اللاجئ على أنه

" كل شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد" .

2. **أسباب اللجوء:**

تشير تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنة (2023) أن البلدان الأكثر تصديراً للاجئين هي سوريا (6.8 مليون)، وأوكرانيا (5.8 مليون)، وأفغانستان (5.7 مليون). وفي نهاية عام 2022 كان عدد النازحين قسراً حول العالم 108.4 مليون شخص.

وعند البحث عن الأسباب الدافعة للجوء نجد أنها تتراوح بين الاضطهاد والصراع والعنف. وقد تتعدد الأسباب التي تدفع الإنسان نحو اللجوء، لكن يمكن اختصار تجربة اللجوء في البحث عن حياة أكثر أماناً ومن أسبابها:

1. الهروب من الحروب الأهلية والقصف والإشتباكات.
2. الخوف من الإنتهاكات السافرة لحقوق الإنسان.
3. الخوف من الإضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي.
4. إنتشار الفقر والمجاعات والأمراض.
5. الكوارث الطبيعية.
6. فقد الجنسية.

3. التحديات والحلول

لا يزال عدد اللاجئين حول العالم مرشح للزيادة منذ اندلاع عدد من الصراعات كالصراع في السودان وفي فلسطين المحتلة، واستمرار بعض الصراعات الأخرى كالحرب الروسية الأكرانية

هذه الأعداد المتزايدة تؤشر على بقاء هذه القضية طافية ومؤثرة على سطح الأحداث والقضايا العالمية ،مما يطرح جملة من التحديات التي يمكن اجمالها في ما يلي :

1. تصاعد موجات التمييز والكراهية في المجتمعات المضيفة ضد اللاجئين.
2. تزايد معاناة بعض اللاجئين من نقص في الخدمات الأساسية وصعوبة في ظروف الحياة .
3. تحدي الاندماج الثقافي للاجئين مع ثقافة جديدة و لغة جديدة تفرض نفسها عليهم.

من الحلول التي يمكن أن تطرح في هذا السياق ما يلي :

1. تعزيز التوعية حول قضايا اللاجئين للحد من التحيز والكراهية.
2. تحسين ظروف الاستقبال وتوفير ظروف أفضل للاجئين في المجتمعات المضيفة.
3. تعزيز فرص التعليم والتدريب و تقديم فرص لتطوير المهارات وتحسين فرص العمل للاجئين.

4. الفرق بين اللاجئ والمهاجر:

رغم أن لفظتي "لاجئ" و "مهاجر" كثيرًا ما تستخدمان بالتبادل لدى العامة، لكن هناك فروق جوهرية بين المصطلحين.

اللاجئ هو شخصٌ أُجبر على مغادرة وطنه هرباً من الموت أو الإضطهاد والعنف، أو من تهديدٍ خطير يمسّ حياته أو حريته الشخصيّة أو سلامته النفسيّة والجسدية. قد يكون ذلك مرتبطاً بالعِرق أو الدين أو الجنسية، أو المعتقدات السياسيّة السائدة في مجتمعهِ وحصل على الحماية في أحد الدول المعترف بها كدولة

لجوء ...لهذا فإن اللاجئين يتمتعون بحماية القانون الدوليّ ولا يمكن إعادتهم إلى أوطانهم لأن حياتهم أو حريتهم معرّضةً للخطر.

بينما تطلق تسمية المهاجر على الأشخاص الذين ينتقلون بمحض اِختيارهم عبر حدودٍ دوليّة. بهدف العثور على فرص حياة أفضل أو لأسبابٍ أخرى.